

مقاطعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ليست في محلها

بقلم سام بحور*

تعاني فلسطين من ندرة المصادر اللازمة لمواجهة التحديات الهائلة على طريق نضالنا المستمر منذ أكثر من خمسة عقود. وينطبق العمل بمصادر محدودة على السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية التي تشكل المجتمع المدني، وغالبية مؤسساتنا المحلية والوطنية. لذلك، ينبغي حشد كافة المصادر المتاحة في جهود من شأنها أن تحقق أعظم عائداً ممكنة على مختلف الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمجتمعية.

كالعديد من الآخرين خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، راقبت باهتمام كبير العدد المتزايد من الموقعين على الدعوة الفلسطينية لمقاطعة جميع المساعدات المالية والعينية الأمريكية، وبالتحديد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. لقد بدأت الدعوة بإعلان صغير في الجريدة وقعته 12 شخصية، ومن ثم ازداد العدد إلى 25، ثم إلى 39 واتسع ليصبح بحجم ثلاثة أرباع صفحة جريدة تجاوز عدد الموقعين الفخورين فيها 504 شخصية. ويعود جزء من اهتمامي في هذه القضية إلى الاحترام الذي أكنه للعديد من الأشخاص والمؤسسات التي وقعت على دعوة المقاطعة تلك.

من الطبيعي أن يدفعا الإرهاب والتدمير المستمر الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي يوماً بحق شعبنا تحت غطاء سياسي ودبلوماسي أمريكي إلى إعادة تقييم كيفية التعامل مع الولايات المتحدة على كافة المستويات. وعلى الرغم من أنني أستطيع أن أتقهم بشكل تام رفض اللاجئين في مخيم جنين أو مواطني البلدة القديمة في نابلس للأغذية والأغذية المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية بعد أيام معدودة من قيام إسرائيل باستخدام مروحيات وجرافات وطائرات نفثة أمريكية في تدمير تجمعاتنا السكنية، إلا أنني لم أتمكن من استيعاب العدد المتزايد من الفصائل السياسية الفلسطينية، والشخصيات، والمنظمات غير الحكومية التي انضمت إلى موجة الغضب الشعبي التي نتفهمها تماماً ضد المعونات الأمريكية بدعوتها إلى مقاطعة كافة أشكال المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة. أود التنويه إلى أن مثل ذلك الاحتجاج الرمزي على التواطؤ الأمريكي مع الاحتلال الإسرائيلي لن يقرب نهاية الاحتلال قيد أنملة.

بدايةً، دعونا نفهم أصول وأهداف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي يستعرضها الموقع الإلكتروني للوكالة على النحو التالي:

"جاءت عملية إعادة تنظيم برامج المساعدة الخارجية الأمريكية في عام 1961 كنتيجة لتزايد عدم الرضى من هيكلية المساعدة الخارجية التي تعود إلى حقبة خطة مارشال، التي شكلت الأرضية التي انطلقت منها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وسياسة المساعدات الخارجية للولايات المتحدة".

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، عانت أوروبا من خسائر كبيرة على المستويين المادي والاقتصادي. وكاستجابة لصرخات المساعدة التي أطلقتها أوروبا، شكل المجتمع الدولي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتنمية في 27 كانون الأول 1945. من جانبها، استجابت الولايات المتحدة من خلال إقرار قانون التعاون الاقتصادي الذي تمخض عنه ما يعرف بخطة مارشال في 2 نيسان 1948. وبينما تم تشكيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمؤسسات دائمة، كان هدف خطة مارشال محدداً: خلق استقرار في أوروبا، ليس كبرنامج دائم لنهوض أوروبا، وإنما كأداة مساعدة طارئة.

في 4 أيلول 1961، أقر الكونجرس الأمريكي قانون المساعدة الخارجية، الذي أعاد تنظيم برامج المساعدة الخارجية الأمريكية بما في ذلك فصل المعونات العسكرية وغير العسكرية. وقد نص هذا القانون على إنشاء وكالة لإدارة برامج المساعدة الاقتصادية، مما حدا بالرئيس جون كندي لتأسيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في 3 تشرين الثاني 1961.

أصبحت هذه الوكالة أول منظمة أمريكية للمساعدات الخارجية، ينصب جل تركيزها على جهود المساعدات التنموية طويلة الأمد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولكونها متحررة من المهام السياسية والعسكرية التي شكلت إشكالية للوكالات التي سبقتها، كان بمقدور هذه الوكالة أن تقدم دعماً مباشراً للدول النامية في العالم.

هكذا، على الأقل، تعرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نفسها. لكن العديد يقولون بأن هذه الوكالة تشكل أحد أذرع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA). قد يكون في ذلك كل الحقيقة. إلا أنه لا توجد لدي أية وسائل تثبت أو تدحض هذا الرأي، لكنني أعتقد في هذه المرحلة من نضالنا أنه ليس لذلك أية أهمية. فلوا جاءني شخص ما قبل عشرة سنوات، أي قبل أوسلو، ليقول بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تلعب دوراً علنياً في عملية التنمية الوطنية لدينا، لكنت قد سقطت من على الكرسي الذي أجلس عليه. أما اليوم، وبعد استمرار قيادتنا في التفاوض والعمل الحثيث (دون غضب شعبي) لتطبيق خطة تينت (وهي خطة من إعداد رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية شخصياً) وفي ظل المشاركة المباشرة لهذه الوكالة في بناء أجهزتنا الأمنية (دون أي غضب شعبي أيضاً)، فإنه من المتأخر جداً أن ندعو لمقاطعة المساعدات الأمريكية، والتي انعكست إيجابياً على المواطن العادي في العديد من المرات. ورغم أنه يصعب علينا كثيراً أن نستوعب التدخل الخارجي، وخاصة الأمريكي، في شؤوننا الداخلية، إلا أن نجاحنا في تغيير السياسة الأمريكية من خلال مقاطعة الوكالة الأمريكية للتنمية لن يتحقق سوى بالقدر الذي قد يلاقيه نجاحنا في تغيير سياسة الاحتلال الإسرائيلي من خلال الدعوة إلى مقاطعة الصحافية الإسرائيلية الموضوعية، أميرة هاس، أو داعية السلام الإسرائيلية، نيتا جولان.

ولكون الدعوة الراهنة لمقاطعة الوكالة الأمريكية للتنمية قد جاءت عقب ما يعرف بعملية الجدار الواقي الإسرائيلية، من المثير أن نستعرض ماهية دور تلك الوكالة USAID قبل الاجتياح الإسرائيلي الأخير. بعد عملية أوسلو، قامت هذه الوكالة باختيار تمويل البرامج التالية في الضفة الغربية وقطاع غزة: النمو الاقتصادي، وتنمية الموارد المائية، والديموقراطية والحكم السليم، وصحة الأم والطفل، والخدمات المجتمعية، وبرامج التعليم العالي والتدريب. إلا أن المفهوم السائد في الشارع يقول بأن مشاريع هذه الوكالة مسخرة لاختراق مجتمعا وتحويل آرائنا السياسية بعيداً عن أهدافنا الوطنية. قد ينطبق ذلك على بعض المشاريع، لكن أكبر البرامج التي مولتها هذه الوكالة في الأرض الخاضعة للسيادة الفلسطينية على مدار السنوات الستة الماضية تمثلت في تنمية الموارد المائية (أكثر من 231 مليون دولار أمريكي) والخدمات المجتمعية (أكثر من 128 مليون دولار أمريكي). من الأمثلة على برامج الخدمات المجتمعية تجهيز 55 بناية عامة ومدرسة بشكل مكن معاقين من الالتحاق بها. إنني لا أرى أي عوائد سياسية في مقاطعة هذا النوع من المشاريع. وإنما العكس تماماً، حيث يمكن للمرء أن يقول بأن انتفاضة عام 1987 والانتفاضة الراهنة تركتا الآلاف من المعاقين، وبالتالي فإن مثل هذا المشروع يعزز من قدرة مناظلينا من معاقين وأسرى محررين على المشاركة في المجتمع.

وهناك حقيقة هامة أخرى تتعلق بقائمة شركاء الوكالة، ممن استمروا لسنوات عديدة بالتعاطي مع برامجها ومشاريعها، مرة أخرى، دون صب غضب ونقد مؤسسي فلسطيني لها. هنالك الكثير من المؤسسات الرائدة التي عملت عن قرب مع الوكالة الأمريكية للتنمية، مثل البنك العربي، وبنك الأردن، ومركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)، ووكالة الإغاثة الأمريكية للشرق الأدنى (ANERA)، والجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية (PASSIA)، ومؤسسة الأمدإيست

(AMIDEAST)، والجامعة الأمريكية في جنين. كما أن العديد من المؤسسات المحلية التي حصلت على تمويل لمشاريع من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ونفذتها بالتعاون مع شركات دولية (مثل كيمونكس انترناشيونال انك؛ وديلويت، وتوش، وتوماتسو؛ وسيرفس جروب انك؛ وديفوليمنت أولتيرنتفتز انك؛ وشركة الأسواق الدولية؛ و CH2Mhill؛ ومنظمة كير الدولية، ومؤسسة إنقاذ الطفل؛ وبرابيس ووترهاوس؛ وخدمات الإغاثة الكاثوليكية؛ وجمعية الشبان المسيحية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ووكالة الغوث، وغيرها) توظف مئات من الفلسطينيين الذين يعملون الآلاف من أفراد عائلاتهم. وكما سبق لي أن ذكرت على الملأ، يمكنني أن أفهم تماماً أنه بمقدور بعض المستفيدين أن يفعلوا الكثير في مجال تحديد وإدارة المشاريع الممولة من الوكالة، لكن مقاطعة مصادر التمويل ستؤدي إلى مزيد من احتكار بعض المستفيدين والشركات العاملة لديهم لأموال التنمية، الأمر الذي لن ينجح منه أي تحسين في الخدمات المقدمة إلى المواطن الفلسطيني العادي الذي يعتبر الآن في أمس الحاجة إلى الدعم من أي وقت مضى.

ما دفعني إلى كتابة هذه المقالة هو أن القطاع الخاص الفلسطيني يعمل حالياً مع الوكالة الأمريكية للتنمية من أجل المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وزيادة القدرات التنموية. يبرر القطاع الخاص مثل هذا التنسيق بالقول أن جميع الدول المانحة وافقت على قيام الوكالة الأمريكية للتنمية بالتنسيق وتنظيم جهود الإغاثة والتنمية الموجهة للقطاع الخاص؛ وقد جاء هذا المنهج المركزي في إدارة أموال الدول المانحة كنتيجة مباشرة لاجتماعات اللجنة الرباعية التي تضم كل من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا. هذا بحد ذاته مدعاة للتساؤل من حيث مدى مباركة السلطة الوطنية الفلسطينية لمثل هذه الاستراتيجية الهادفة لتجاوزها. قد يكون هذا هو الجواب، إما إذا كان الأمر كذلك فعلاً، كان الأجدر بقائمة الموقعين على دعوة المقاطعة، الذين تجاوز عددهم 500 شخص، أن تتوجه بالدعوة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لتغيير المسار السياسي، وليس أن تحاول وقف الأموال التي ستجد دائماً متلقين لها بصرف النظر عن العدد الذي قد يصل له عدد الموقعين على دعوة المقاطعة. إن النجاح في بناء قاعدة مؤسسية متينة وأصيلة في الساحة الفلسطينية يتوقف على وجود قيادات فاعلة واستراتيجيات متينة، وليس مطلقاً على مصادر التمويل، أمريكية كانت أم غير أمريكية، علماً بأن أي جهة ممولة ستحاول تسيير العمل بما يتناسب مع مصالحها.

النقاش الأكثر جدوى يجب أن ينصب على سبب مثل تلك المقاطعة المطلقة للوكالة الأمريكية للتنمية. ما هو الهدف من ورائها؟ فلو كان ذلك استنكاراً عاماً لسياسة الولايات المتحدة في تجاوز السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بكيفية صرف معونات الإغاثة التنموية بعد ما يعرف بعملية السور الواقي الإسرائيلي، فإننا نتوقع أن تقود السلطة بنفسها عملية المقاطعة. وهي لا تقوم بذلك، بل ويرجح أنها متفكة تماماً مع استراتيجية وبرامج الوكالة لكونها لم تصدر دعوة المقاطعة الوطنية لهذه الوكالة. أما إذا كان الهدف تغيير السياسة الأمريكية، فإن جهود المقاطعة تكون قد وجهت إلى العنوان غير الصحيح؛ وذلك لأن هذه الوكالة بمثابة نتيجة لسياسة ولا تحدد من تلقاء نفسها سياسة حكومة الولايات المتحدة. لن يكتب النجاح لأية محاولة لتوجيه مسار السياسة الخارجية الأمريكية دون المرور بالسياسات الأمريكية نفسها. كما أن رفض الأموال المقدمة من الوكالة يمس كثيراً بالمصادر المحدودة التي نمتلكها حالياً، والتي ستحقق الكثير إذا وجهت نحو بناء لوبي سياسي فلسطيني في واشنطن، وإصلاح منهجنا الإعلامي برمته، وحشد طاقات فلسطينيي الشتات في آليات سياسية يكون من شأنها إحداث التغيير اللازم في السياسة الخارجية الأمريكية.

كان الأجدر بالموقعين على دعوة المقاطعة، أفراداً كانوا أم مؤسسات، أن ينظروا إلى الوجهة التي كانت تذهب لها الأموال وأن يعملوا على إعادة توجيهها إذا كانت هناك حاجة لذلك. في بيئة كبيئتنا، لن تنجح المقاطعة الشعبية في تغيير المسار السياسي، وإنما ستسهم فقط في مزيد من الاستغلال للأموال على عكس ما نشتهي. وإذا كان المقاولون الدوليون و/أو المحليون يقومون بتصميم برامجهم التنموية بتكليف من الوكالة الأمريكية، فإن المقاطعة ستؤدي فقط إلى مزيد من النفوذ

لهؤلاء المقاولين وبرامجهم غير المنسجمة مع مصالحنا. من الناحية الأخرى، إذا كان توجهنا إلى الوكالة الأمريكية للتنمية مستنداً إلى أرضيات مهنية وقانونية، ستكون هنالك فرص أفضل لتمير أموال الوكالة الأمريكية عبر قنوات ومشاريع محددة وفقاً للأولويات الوطنية الفلسطينية ومن خلال مقاولين أكثر قابلية للمساءلة.

يتناول التحليل التالي حجم التمويل على مدار السنوات الستة الماضية:

تحليل لموازنة برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (1993 - 2000)

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في أيلول 1993، قدمت حكومة الولايات المتحدة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 375 مليون دولار أمريكي من أجل تنفيذ برامج تنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أنفق هذه المبلغ خلال الفترة 1993 - 1998.

في عام 1999، حافظت موازنة عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مستوى 75 مليون دولار أمريكي، ووصلت في عام 2000 إلى 85 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2000، خصص الكونجرس الأمريكي 400 مليون دولار أمريكي إضافية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل المساعدة في تطبيق اتفاقيات واي ريفر.

أما في عام 2001، بقيت موازنة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة في مستوى 85 مليون دولار أمريكي تقريباً. وقد وصل مجموع تمويل الذي رصدته هذه الوكالة لمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1993 - 2001 حوالي مليار دولار أمريكي. ويشمل هذا المبلغ قرابة 540 مليون دولار أمريكي أنفقت حتى أيلول 2000 وحوالي 460 مليون دولار أمريكي سيكتمل صرفها مع حلول 30 أيلول 2002.

ووفقاً لبيانات مقارنة صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن الولايات المتحدة تعتبر أكبر جهة ثنائية مانحة من حيث تمويل مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المصدر: <http://www.usaid.gov/wbg/budget.htm>

اليوم، تنتظر الولايات المتحدة إلى نضال فلسطيني يخلو من استراتيجية موحدة للتعامل مع الدور الأمريكي. والأسوأ من ذلك أن غياب مثل هذه الاستراتيجية مهد الطريق لبعض الجهات للتشهير بمنظمات غير حكومية فلسطينية استخدمت أموال من الوكالة في الماضي، حيث أخذ ذلك أشكال بيانات تشجب (ومن الأمثلة على ذلك التقرير الذي صدر مؤخراً حول الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية). لا ينبغي السماح بذلك بأي شكل من الأشكال. كما أن غالبية المؤسسات المستفيدة من أموال الوكالة الأمريكية تحظى بالاحترام ولا يمكن التشكيك بوطنيته، ومن العار أن نسمح بتلطيخ سمعتها فقط بسبب مصادر تمويلها.

إن تطبيق منطق المقاطعة على مصادر تمويل أخرى يدفعنا إلى التساؤل عن سبب قبول مساعدات من السعودية أو الأردن أو غيرها. هل سهلت هذه البلدان نضالنا أكثر من الولايات المتحدة؟ هل تشكل حكومات مثل هذه الدول عوامل إيجابية في ما آل إليه وضعنا اليوم؟ هل نسينا أيلول الأسود، وقمة فاس، وكامب ديفيد الأولى؟ أم أن ذاكرتنا الجماعية تتخطى مآسي تل الزعتر، ومعتقل الجفر، والاعتداءات على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في الثمانينيات من القرن الماضي؟ حقيقة الأمر هي أنه لا ينبغي علينا أن نكن حياً إلى الهيئات المقدمة للدعم المالي أكثر مما يمكنه رجل الأعمال لأي من زبائنه. وطالما كانت أجندتنا واضحة وغير مهددة من أي مصدر تمويل، فإنه سيكون بمقدورنا التأكد من أن

التمويل لن يصلنا إلا من المصادر التي تحاول حقاً المساعدة. عندها، لن نكون بحاجة إلى مقاطعة المصادر التي لها أجندة خفية؛ لأنها ببساطة ستغادر السوق والمجتمع الفلسطيني من تلقاء نفسها.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي مؤسسة بيروقراطية يتطلب التعامل معها خبراء يجيدون أصول المناورة. لذلك، يتوجب على المؤسسات المستفيدة من معونات هذه الوكالة، بما في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية، العمل مع محام ملم بإجراءات وطريقة عمل الوكالة. إسرائيل والمؤسسات الإسرائيلية الخاصة أفادت كثيراً من ذلك، حيث هناك محام متخصص يتولى التفاوض مع الوكالة بما يضمن عدم المساس بالأجندة الإسرائيلية المعدة لهذه الغاية. دول كالأردن لم تقم في الماضي بما قامت به إسرائيل، فبينما كان الممثلون الأردنيون ينتظرون ما ستقدمه لهم الوكالة خارج مكتب مديرها الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى وجنوب آسيا، كان محامي الحكومة الإسرائيلية قد سبقهم إلى الداخل لضمان تنفيذ الأجندة الإسرائيلية. هكذا تتم اللعبة. يجب أن نصل مرحلة النضج السياسي لكي نقتنع بأننا لا نبيع أي شيء إذا حصلنا على أموال المعونات وفقاً لشرطنا وأجندتنا الخاصة. كذلك الأمر، لو تقم السلطة الوطنية الفلسطينية بإشراك المجتمع في تحديد الطريقة المثلى للاستفادة من المعونات الخارجية، فإنه سيتبين لها أن للعديد من الموقعين على دعوة المقاطعة مساهمات ملموسة في تحقيق ذلك.

في عالم السياسة السائد هذه الأيام، والذي ليس للعواطف مكان أو دور فيه، لا تكون اللعبة السياسية من خلال تعظيم مستوى الرضى الوطني عاطفياً وإنما بامتلاك استراتيجيات، ورؤى، ومثانة سياسة تمكنا من الوصول إلى أهدافنا الوطنية. السبيل إلى تغيير سياسة الولايات المتحدة لا يمر بمقاطعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإنما من خلال إرساء قواعد متينة لبنية تحتية سياسية قادرة على تغيير السياسات، بما في ذلك تشكيل مجموعات ضاغطة، وبناء إعلام هادف، وحشد الأموال والمناصرين والمتطوعين في مراكز صنع القرار في العالم. هذا في الحقيقة هو الدرس الذي أتقنه ولا يزال يمارسه اللوبي المؤيد لإسرائيل في أمريكا منذ الخمسينيات من القرن الماضي، بينما نحن لا نزال نقف مترجحين. ومن المثير أننا نتبادل هذه الأفكار بينما تم قبل فترة وجيزة إخلاء ممثل منظمة التحرير في واشنطن من مكتبه بسبب عدم تسديد أجرة المكتب. كبديل لمقاطعة وكالة الولايات المتحدة، ينبغي أن تتم إثارة الفتات الذي نتلقاه من المساعدات الأمريكية، خاصة في ظل الدور المباشر الذي تلعبه الولايات المتحدة في استمرار حالة الاحتلال منذ بداياتها الأولى. كما يجب أن نقيم دعائم لقدرة مؤسسية تمكنا من الحد من الاعتماد على هيئات أجنبية في إدارة المعونات المقدمة لنا.

بمقدورنا الاختيار بين التنفيس عن المشاعر أو ممارسة السياسة – الخيار خيارنا.

*الكاتب رجل أعمال فلسطيني – أمريكي يعيش في مدينة البيرة الفلسطينية المحاصرة في الضفة الغربية. يمكن الوصول إليه عبر البريد الإلكتروني sbahour@gmail.com. ولا توجد له أية مصلحة أو علاقة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو المشاريع التي تمويلها هذه الوكالة.